DP

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/16/Add.8
20 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٣ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

### إضافة

### تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - أعدت وحدة التفتيش المشتركة سبعة تقارير منذ آخر مذكرة قدمها مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي (DP/1996/18/Add.3) بشأن هذا الموضوع. ومن هذه التقارير هناك خمسة تقارير ذات أهمية أو فائدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمجلس التنفيذي، وهي موضوع هذه المذكرة.

٢ - وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوال العام تعاونا كاملا مع وحدة التفتيش المشتركة في المقر وفي المكاتب القطرية على السواء عند اللزوم، لتطوير برنامج العمل السنوي الشامل لوحدة التفتيش المشتركة، ولإعداد التقارير الفردية. وفيما بعد، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتزويد وحدة التفتيش المشتركة بالتعليقات على مشاريع هذه التقارير وصيغتها النهائية إما بصورة منفصلة أو كجزء من الآراء الموحدة من لجنة التنسيق الإدارية وهي التي شكلت ردود الأمين العام.

٣ - وروعيت محتويات تقارير وحدة التفتيش المشتركة، حسب الحاجة، في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستنعكس في التقارير المعروضة على المجلس التنفيذي بقدر ما تتعلق هذه التقارير بكل بند من بنود جدول أعمال دورات المجلس خلال العام. ونظرت الجمعية العامة في ثلاثة تقارير من هذه التقارير ولم تتخذ إجراء بشأن واحد منها، واعتمدت قرارا بشأن الثاني وأرجأت بحث التقرير الثالث على النحو المبين أدناه.

٤ - وفيما يلي التقارير التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مباشرة أكثر من غيرها:

JIU/REP/96/3 **تنسيق أطر السياسات العامة والبرمجة لتحقيق المزيد من الفعالية في التعاون لأغراض التنمية**

٥ - إذ يلاحظ التقرير أن التنسيق الحقيقي فيما بين الشركاء في التنمية، بما في ذلك بوجه خاص البلدان المضيفة، ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف فضلا عن الجهات المانحة الثنائية قد أصبح هدفا ذا درجة عالية من الأولوية على جدول الأعمال الدولي، فإنه يتضمن نظرة عامة شاملة للتوقعات والتحديات في هذا المجال. ويبرز التقرير مسؤوليات وقدرات الحكومات المضيفة، وكذلك سياسات وممارسات الجهات المانحة وعمليات منظومة الأمم المتحدة والنظام الحكومي الدولي.

٦ - وتتعلق التوصيات الواردة في التقرير بمذكرة الاستراتيجية القطرية، والتقييم الدوري لأطر السياسات العامة والبرمجة، والأشكال النموذجية للتعاون لأغراض التنمية على صعيد المنظومة، ومرافق تبادل المعلومات عن التنمية فيما بين الوكالات في مكتب المنسق المقيم، ولجان التنسيق على المستوى الميداني، والتنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - وكانت تعليقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذا التقرير إيجابية عموما. ولوحظ أن الهدف من التقرير هو حث المنظمات المعنية على تنفيذ الأحكام المعروفة في القرار ١٢٠/٥٠ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي كانت بالفعل مألوفة جدا لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومافتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأنشطة التنفيذية والصناديق والبرامج الأخرى تعمل على تنفيذ هذه القرارات من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات العامة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رده إلى أنشطة كثيرة يجري بالفعل الاضطلاع بها من أجل تنفيذ القرارات.

JIU/REP/96/4 **استعراض الموارد المالية المخصصة من منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية**

٨ - يلاحظ هذا التقرير أن التغييرات السريعة والحادة التي طرأت على الساحة الدولية قد ألقت على عاتق المنظمات غير الحكومية مسؤوليات بالإضافة إلى تعاونها التقليدي مع منظومة الأمم المتحدة، وذلك من أجل الاستجابة للتحديات الجديدة التي تؤدي إلى اشراكها في جميع الأنشطة تقريبا التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ووفقا لتقديرات أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع مساهمات المنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ٨,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٢ أو ١٣ في المائة من كل المساعدة الإنمائية. ولا يتاح في هذا الصدد رقم عالمي دقيق من منظومة الأمم المتحدة.

٩ - والاستنتاج الذي توصل اليه المفتش في هذا المجال الجديد لاستقصاء الإدارة المالية للموارد التي تخصصها منظومة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية هو أن هناك حاجة إلى تحسين المحاسبة وإجراءات تقديم التقارير في المنظومة بأسرها.

١٠ - ومع أن كل منظمة تعرف تقريبا، وعلى وجه العموم، أي قسط من ميزانيتها البرنامجية يوجه إلى أنشطة المنظمات غير الحكومية، فإن غالبية هذه المنظمات لم تستطع تزويد المفتش بأرقام مالية دقيقة ومسجلة تسجيلا سليما. ولذلك، فإنه لا يمكن تقديم إحصاءات مقارنة لإظهار ما تخصصه كل منظمة من موارد أنشطة المنظمات غير الحكومية.

١١ - ووافق عموما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعليقاته على التحليل والتوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بالبرنامج. ويعمل حاليا برنامج الأمم المتحدة على وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي سيتمكن بها من الشروع في جمع البيانات بشأن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني كيما ينشئ قواعد بيانات على الصعيد القطري فضلا عن تعيين منسقين للمجتمع المدني يعملون وقتا كاملا ضمن تلك المكاتب.

## JIU/REP/96/5 الخدمات المشتركة في مقر الأمم المتحدة

١٢ - يذكر هذا التقرير بأن أهداف الخدمات المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة هي تحقيق الاتساق الإداري والتقني، وكفالة الاستخدام الأكفأ للموظفين والموارد، وتجنب إنشاء وتشغيل مرافق وخدمات متنافسة أو متداخلة. ويقيم الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة والبرامج والصناديق التابعة لها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) على تحقيق هذه الأهداف والأهداف ذات الصلة، وهي مؤسسات تجمع بينها بشكل ملائم مقار مشتركة وجوانب مشتركة مماثلة أخرى، بما في ذلك النظام المالي والنظام الأساسي للموظفين والعضوية والجمهور المستهدف، الخ..

١٣ - ويلاحظ التقرير أن هناك في الوقت الحاضر ما لايكاد يبلغ ٣ في المائة من موارد الدعم الإداري والبرنامجي المشتركة في المقار المشتركة للمنظمات المعنية تشمله ترتيبات خدمات مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج والصناديق التي تجمع بين أوجه شبه أكبر لا تتوفر لها حتى الآن خدمات مشتركة تختص بها جميعا. وتبعا لذلك، يقدم المفتشان توصيات كثيرة تتعلق بتوجيه السياسات والتنفيذ لغرض تعزيز دور الخدمات المشتركة على صعيد المنظومة.

JIU/REP/96/6 فحص تطبيق السياسات التي تتبعها الأمم المتحدة في التعيين والتنسيب والترقيـة: الجزء الثاني - التنسيب والترقيات

١٤ - يستهل هذا التقرير بملاحظة أنه قد يذهب البعض إلى أن عام ١٩٩٦ يتعذر اعتباره الوقت الملائم لمناقشة المسائل المتعلقة بتنسيب وترقية الموظفين في الأمم المتحدة، وذلك لأن المنظمة تواجه أخطر أزمة مالية في تاريخها وتنفذ عملية تقليص تشمل ٠٠٠ ١ وظيفة ستصبح شاغرة بحلول نهاية العام.

١٥ - بيد أن المفتشين رأوا أن فحص هذه المسائل يأتي في الوقت المناسب إذ اعتقدوا أن وجود سياسة حديثة عادلة وشفافة لإدارة شؤون الموظفين، يشكل التنسيب والترقية جزءا هاما منها، وتنفيذها بدقة، إنما هي عوامل بالغة الأهمية في تحديد فعالية أداء الأمم المتحدة في المستقبل.

١٦ - وعلى الرغم من أن هذا التقرير يركز في المقام الأول على الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن سياسات الصناديق والبرامج، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تعرض أيضا على بساط البحث.

١٧ - وأوصى المفتشان بأن يتخذ الأمين العام تدابير عاجلة لاستعراض وتحسين جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٤٧. وينبغي أيضا أن يصدر الأمين العام توجيها محددا يقرر بوضوح مسؤولية مديري البرامج ومساءلتهم عن الاستخدام السليم للموارد البشرية، فضلا عن جزاءات على عدم الأداء. وينبغي أن تشمل هذه الجزاءات التعويض عن أي خسارة مالية تلحق الأمم المتحدة نتيجة للإهمال الجسيم، مثل الدوافع غير السليمة، أو المخالفة الإيرادية، أو الإغفال الناجم عن اللامبالاة بالنظامين الأساسي والإداري للموظفين، وللسياسات المستقرة التي تنظم التعيين والتنسيب والترقية.

١٨ - وأرجأت الجمعية العامة النظر في هذا التقرير (الصادر بوصفه الوثيقة A/51/656، مشفوعا بتعليقات الأمين العام في الوثيقة A/51/656/Add.1) إلى دورتها الحادية والخمسين المستأنفة، التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

JIU/REP/96/7 مقارنة طرق حساب التوزيع الجغرافي العادل في النظام الموحد للأمم المتحدة

١٩ - يستعرض هذا التقرير النهج ويقارن ممارسات مختلف المؤسسات في النظام الموحد للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك الممارسات الخاصة للهيئات المستقلة نسبيا مثل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويقدم التقرير عددا من التوصيات التي ينبغي أن تعتبر اقتراحات يقصد تطبيقها بصورة متدرجة وعلى أساس سلسلة من القرارات التي تتخذ وفقا للجو السائد لكل منظمة من المنظمات. وينبغي مع ذلك أن تبحث الجمعية العامة هذا التقرير.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٥، أصدرت أيضا وحدة التفتيش المشتركة التقريرين التاليين:

JIU/REP/96/1 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: استعراض القضايا المؤسسية والبرنامجية

٢١ - في الدورة التاسعة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٦ في ميدراند، جنوب افريقيا، والتي أتيح لها تقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا اعتمدت الأونكتاد تغييرات وتدابير إصلاحية بعيدة المدى تتعلق بالآليات التشريعية فضلا عن البرامج والإجراءات التقنية والتشغيلية للمنظمة، شملتها إلى حد كبير التوصيات التي قدمها المفتش في تقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا.

JIU/REP/96/2 دراسة جدوى تتعلق بنقل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى مركز تورينو

٢٢ - صدر هذا التقرير بوصفه وثيقة الجمعية العامة A/51/642؛ وترد تعليقات الأمين العام عليه في الوثيقة A/51/642/Add.1 وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ١٨٨/٥١ إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وهيئات الأمم المتحدة المختصة، بإعداد دراسة عن المؤسسات والبرامج والأنشطة التدريبية في منظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثانية والخمسين.

- - - - -